

المبسوط في فقه الإمامية

[269] به محصنا. فإذا ثبت له الوطئ في نكاح صحيح شرط فيما يصير به محصنا شروط أربعة أن يطاءً وهو حر بالغ عاقل في نكاح صحيح فإذا وجد هذا منه فهو محصن، فمتى زنا يرمم ومنهم من قال يصير بنفس الوطئ محصنا والبلوغ والعقل والحرية من شرائط الررم. فإذا وطئ في نكاح صحيح وهو عبد فأعتق وهو بالغ عاقل وزنى ررم، والأول عندهم أصح وعليه التفررع. فإذا كانا كاملين حرين بالغين عاقلين والاصابة في نكاح صحيح فقد أحصنا، وإن كانا ناقصين أو صغيرين أو مجنونين أو ناقصين من نوعين عبد وحر، مجنونة أو صبية لم يحصن واحد منهما الآخر، وإن كان أحدهما كاملاً والآخر ناقصاً أحصن الكامل دون الناقص، مثل أن يكون عبداً وهي حرة أو حراً وهي أمة وقال بعضهم إن كان ناقصاً لم يحصن الآخر وإن كان كاملاً، فاعتبر الكمال فيهما معاً. فأما الاسلام فليس بشرط في الاحصان ومتى وجدت الشرايط في الكافر فهو محصن متى زنى وجب عليه الررم، وقال قوم الاسلام شرط، فأما الكافر فلا ررم عليه عند هذا القائل أبداً لأنه لا يكون محصناً أبداً، وهذا غلط لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله ررم يهوديين فلو لا أنهما كانا محصنين ما ررجهما وفي أصحابنا من قال إذا كان أحد الزوجين كافراً فلا إحصان في واحد منهما والأقوى ما قلناه أولاً.